هل تنجح وصفتا صندوق النقد والبنك الدوليين في علاج مشكلات الاقتصاد العراقي؟

لعل وصفة صندوق النقد الدولي المعروفة بـ(برنامج التثبيت الإقتصادي) ووصفة البنك الدولي المعروفة باسم (برنامج التكييف الهيكلي) تشقان طريقهما في ترتيب الأوضاع الإقتصادية في العراق. ثمة دلائل تشير الى هذه الإمكانية، ومنها الوجود المكثف لموظفي هاتين المؤسستين في العراق، والتصريحات المتلاحقة لمسؤوليهما بشأن إصلاح الإقتصاد العراقي. وحضور الوزراء العراقيين اجتماعات هاتين المؤسستين خارج القطر، فضلاً عن تصريحات بعض الوزراء العراقيين بشأن خصخصة القطاع العام في العراق الذي نمثل جزءاً من برامج هاتين المؤسستين.

عبد الجبار عبود الحلفي
جامعة البصرة

لقد باشرت هاتان المؤسستان وضع اللمسات الأولى لصورة الاقتصاد العراقي في المرحلة الانتقالية الحالية.

وقد عرف عن هاتين المؤسستين انهما ذراعان طويلان للعولمة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف الاستحواذ، بقدر مناسب، على المناطق الإقتصادية في العالم، واخضاع الأسواق لمتطلبات إقتصادها.

في هذه المقالة، نحاول أن نبين دعائم وصفتي هاتين المؤسستين ومدى ملاءمتهما لطبيعة الاقتصاد العراقي، وتبيان أثرهما على البطالة في العراق.

أولاً: مكونات وصفتي صندوق النقد والبنك الدوليين:

1- التثبيت. وهو التكوين الذي يهدف الى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات وميزانية الدولة. وتخفيض معدل التضخم وذلك من خلال سياسات إدارة الطلب الكلي وإمتصاصه وهذه السياسات تؤدي الى افقار العاملين في القطاع العام بوجه خاص. ويتم التثبيت من خلال الإجراءات الآتية: تخفيض الإنفاق الحكومي، وتقييد عرض النقود والإئتمان المحلي، وتخفيض مستويات الأجور الحقيقية بطرق مباشرة وأخرى غير مباشرة.

2- التكييف الهيكلي: وهو مكون عكس الحالة الأولى،

اي عكس التثبيت الذي يعالج الإختلالات المؤقتة من

تحقيق توازن إقتصادي من خلال زيادة العرض، معالجة الاختناقات السائدة والاختلالات المختلفة ويتم ذلك في أغلب برامج الاصلاح من خلال زيادة الانفتاح القومي على التجارة الدولية، وتحرير الأسعار، وإصلاح هيكل الايرادات والنفقات الحكومية، وتقليص دور الدولة في تنظيم وتنفيذ النشاط الانتاجي وإجراءات الخصخصة. وتتمثل أهم ادوات السياسة الاقتصادية التي تتبع في هذه المرحلة في ست سياسات هي: تخفيض ضرائب التصدير، وتخفيض الضرائب الكمركية، وتقويم أسعار الفائدة والصرف، والغاء الدعم الحكومي، وزيادة الضرائب المباشرة.

3- البعد الاجتماعي: وهو المكون الذي يهدف الى تقليل الآثار السلبية للاصلاح الاقتصادي على المجموعات الأكثر فقراً في المجتمع من خلال انشاء صناديق إجتماعية للتنمية.

ثانياً: طبيعة الاقتصاد العراقي ووصفتي المؤسستين المذكورتين:

تتصف طبيعة الاقتصاد العراقي حالياً باختصار بأنه:-

1- إقتصاد ريعي: حيث يعتمد البلد في نشاطه الاقتصادي على مصدر طبيعي أحادي لتوليد الدخل، وتعتاش الفئات الريعية، بمختلف صنوفها ومستوياتها على نشاط قطاع التجارة الخارجية للنفط بسبب ضعف قاعدة الانفتاح المادي ومن ثم الإنكشاف الإقتصادي.

2- إختلالات بنيوية راسخة.

3- بطالة سافرة تصل الى أكثر من 50% من قوة العمل.

4- عملة وطنية هشة بسبب تدني سعر صرف الدينار مقابل الدولار.

5- تضخم مفرط رباعي الأرقام.

6- ميزانية عامة (لعام 2004) تعتمد على المساعدات الخارجية، ولاسيما من الولايات المتحدة (البلد المحتل) ومن البنك الدولي.

لقد اثبتت الوقائع والتجارب التي مرت بها الدول النامية أن وصفتي صندوق النقد والبنك الدوليين للإصلاح الاقتصادي قد اشاعتا الفوضى في مفاصل إقتصادات الدول النامية او حتى تلك التي حققت تصنيعاً متقدماً مثل البرازيل والارجنتين، فقد ثبت ان تلك البرامج التي تقدمها هاتان المؤسستان تفتقد الى الكفاءة النظرية، لأنها تعجز عن التشخيص الدقيق للمشكلات المعقدة للبلدان النامية، كما تفتقد الى الكفاءة التطبيقية. إذ تبين أن التطبيق العملي لها لم ينتقل هذه البلدان الى الأهداف المنشودة فهذه البرامج ذات طبيعة انكماشية، ولهذا يؤدي التطبيق العملي لها الى خفض معدلات الإستثمار والنمو وزيادة معدل البطالة خاصة إن البطالة في العراق بين الشباب مرتفعة جداً تفوق المعدلات الإعتيادية (تتجاوز 50% من قوة العمل). كما أدت تجارب تلك البلدان بما فيها مصر، الى غلق وإفلاس كثير من المشروعات. والإضرار بمستوى معيشة الفقراء خاصة عند رفع الدعم عن السلع الأساسية، وعودة الشركات الأجنبية للاستحواذ على الأصول الانتاجية للبلد.

ويروج البعض من الباحثين المستفيدين من هاتين المؤسستين ومن يقف وراءهما الى ان تلك الإجراءات تهدف الى تقليص عجز الميزانية العامة للدولة. ولكن ذلك يحدث من خلال قاعدة التوازن لحسابي السنوي للميزانية، حتى وإن أدى الى استمرار الركود والبطالة وتردي مستويات المعيشة. والحال أنه من المتعارف عليه إقتصادياً، حتى في المدرسة الكينزية، أن تقليل من العجز في الميزانية اصبح مقبولاً ولا يهدد الاستقرار المالي أو النقدي، كما معمول به في معاهدة (ماستركت) التي حددت شروط الانضمام الى نظام النقد الأوربي الموحد ((اليورو)).

وبعبارات موجزة يمكن تقويم مدخل التكييف الذي يتبناه صندوق النقد والبنك الدوليين بأن حزمتهما المتمثلة بعدد من الإجراءات لا تنفصل عن التوجه الفكري والاقتصادي للمؤسسات المالية الدولية التي تصب بمجرى عولمة الإقتصاد. هذه العولمة التي تزيد الفقراء فقراً وتثري الأغنياء، بما يعمق سوء توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع.

كما تؤدي وصفتا صندوق النقد والبنك الدوليين بموجب ما عرضنا من مكوناتهما، الى جعل الإقتصاد الوطني، مجرد سوق للسلع الإستهلاكية للدول المتقدمة صناعياً وإضعاف القدرة التنافسية للصادرات الوطنية. كما تؤدي الى ركود إقتصادي مزمن.

والى دولرة العملة الوطنية كما يحصل الآن ومن هنا ينبغي الحذر من التعامل مع هاتين المؤسستين وتبني سياسات إقتصادية وطنية تتناسب وظروف العراق الإقتصادية والاجتماعية وبما يحقق أمن العراق الوطني ومستقبل الشعب العراقي بكل فئاته وأطيافه.

الفوز بالكعكة

الامريكيون ينتزعون حصة الاسد في اعادة اعمار العراق

حصدت الشركات الامريكية حصة الاسد خلال الاشهر الستة الاولى من مرحلة اعادة اعمار العراق في الوقت الذي انعقد في مدريد مؤتمر الدول المانحة سعيا لايجاد عشرات المليارات من الدولارات لتمويل عمليات الاعمار. وقد اطلقت وكالة التنمية الامريكية والهندسة العسكرية الامريكية، الهيئتان المكلفتان توزيع العقود للقيام بالاعمال الاساسية في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، أول عملية لاستدراج العروض في الربيع. وبحسب الحصيلة الرسمية التي نشرتها وكالة التنمية الامريكية نهاية سبتمبر فازت شركات امريكية اساساً بينها شركة بكتل الامريكية العملاقة بالعقود الـ(10) الرئيسة في العراق.

وقالت ان جانسن الناطقة باسم وكالة التنمية الامريكية (امر طبيعي ان يطالب القانون الامريكي بان تذهب العقود الرئيسة الى شركات امريكية) مشيرة الى ان الامر مشروع ايضا لان (هذه الاموال تأتي من دافعي الضرائب الامريكيين). واضافت انه (يمكن لاصحاب هذه العقود الرئيسة توزيع عقود من الباطن على اي شركة في اي بلد في العالم شرط ان لا يكون مدرجاً على القائمة الارهابية). الا ان بعض عمليات استخراج العروض "الغيت" بسبب الاوضاع الطارئة في حين كانت الشروط بالنسبة الى اخرى امريكية بحتة واستبعدت بالتالي تلقائياً المؤسسات الاجنبية. الا ان شركة بكتل قامت بتوزيع من الباطن العقود التي فازت بها وتشمل اساسا اعادة اعمار مرفأ ام قصر الرئيسي في الجنوب والطرقات والجسور والمستشفيات والمدارس وشبكات المياه والمنشآت الكهربائية وشبكة الاتصالات وتبلغ قيمتها اكثر من مليار دولار. وقالت فاليري كزانجيان الناطقة باسم بكتل في الولايات المتحدة انه (بتاريخ (26) سبتمبر وزعنا (140) عقداً بينها (102) عقداً على شركة عراقية). وتشير القائمة التي نشرت على موقع الشركة الالكتروني الى ان (79) من العقود الـ(102) التي اعيد توزيعها على العراقيين تتعلق باعادة اعمار المدارس في حين تخصص الاخرى لترميم المباني الادارية واقامة "حواجز الوقاية" في مطار بغداد. الا ان الشركات الامريكية قامت بتوزيع عقد من الباطن خصوصاً الهواتف الخلوية واصلاح انظمة الاتصالات في المطارات ونظام الشحن. وكلفت شركة (موتورولا) مثلا اصلاح شبكة الاتصالات اللاسلكية في مطار بغداد. وكانت شركة (هاليبرتون) التي كان يديرها حتى العام (2000) نائب الرئيس الامريكي ديك تشيني تعرضت لانتقادات للقرارات التي لم تتخذ بشفافية وسمحت لفرعها (كاي بي آر) بتوقيع عقد مهم في الربيع يشمل توزيع قسم من النفط العراقي. ومن جهة اخرى اعلن البنك الدولي انه سيعرض على العراق دعماً يتراوح بين ثلاثة وخمسة مليارات دولار خلال السنوات الخمس المقبلة وذلك في اجتماع مانحي العونة في مدريد، واجتمع مانحو العونة من اكثر من (70) دولة في العاصمة الاسبانية مدريد يومي (23) و(24) اكتوبر بهدف جمع (36) مليار دولار لاعادة اعمار العراق. واوردت وكالة رويترز تفاصيل بعض المساهمات الرئيسة التي قدمتها او تعهدت بها حتى الآن دول ومنظمات وهي كالآتي: بريطانيا: اعلنت انها ستقدم (296) مليون جنيه استرليني (495.7 مليون دولار) في الفترة حتى مارس (2006) منها (29) مليون جنيه تمثل حصتها في مساهمة الاتحاد الاوربي المقترحة حالياً. وبذلك يصل اجمالي التعهدات المالية البريطانية لاعادة اعمار العراق الى (544) مليون جنيه في ثلاث سنوات منذ ابريل (2003) تشمل الاموال المقدمة حتى الآن".

الاتحاد الاوربي: اتفق وزراء خارجية الاتحاد الاوربي المجتمعون في لوكسمبورج على تقديم (200) مليون يورو (235 مليون دولار من خزائن) الاتحاد الاوربي في (2003)- (2004). يضاف الى هذا اي مساهمات ترغب اي دولة بتقديمها بشكل منفرد).

اليابان: قال المتحدث باسم وزارة الخارجية اليابانية ان برلين ستقدم اكثر من (100) مليون يورو للعراق منها حوالي (50) مليون يورو من خلال الاتحاد الاوربي. وقالت اليابان انها ستقدم (1.5) مليار دولار في صورة منح في المستقبل القريب مخصصة لقطاعات مثل الكهرباء والتعليم والمياه والتوظيف وستساعد في اعادة بناء البنية التحتية وتحسين الامن.

وهذا التبرع يجعل اليابان اكبر دولة مانحة للمعونة للعراق بعد الولايات المتحدة.

اما كوريا الجنوبية فتستعد شركات التكنولوجيا للعمل في مشروعات اعادة اعمار في العراق تشجعها مؤشرات على ان سيئول تميل فيما يبدو الى ارسال مزيد من القوات الى العراق.

اسبانيا التي استضافت المؤتمر تعهدت بتقديم مساعدات اقتصادية حجمها (300) مليون دولار للعراق حتى عام (2007).

والسويد قالت انها لن تقدم سوى مساعدات انسانية الى ان تتولى الحكم هناك حكومة عراقية ذات سيادة او تتولى الامم المتحدة الاشراف على عملية اعادة الاعمار.

والولايات المتحدة تتعهد حتى الان بتقديم مبلغ (20) مليار دولار سنويا من عائدات النفط العراقي في جهود اعادة الاعمار اعتبارا من عام (2005) وكان البنك الدولي قد اعلن في بيان انه اقترح خلال مؤتمر مانحين في مدريد انشاء صناديق دولية للتنسيق وادارة المساهمات المالية من اجل اعادة اعمار العراق.

الهجمات على حقول الشمال تزيد انتاج الجنوب

رجح مسؤول عراقي كبير ان يرتفع تدفق النفط من آبار جديدة في جنوب العراق العملاقة ويزيد الصادرات الى (1,5) مليون برميل يوميا من الجنوب فقط ليساعد على تعويض الدخل المفقود بسبب تكرار الهجمات على خط الانابيب الشمالي الممتد الى تركيا.

واعرب رئيس مؤسسة تسويق النفط العراقية (سومو) محمد الجبوري عن امله في ان يصدر العراق (1,5) مليون برميل يوميا من خام البصرة الخفيف قبل نهاية العام الحالي، موضحاً ان هناك سعيا لزيادة الانتاج في العام المقبل. وافاد الجبوري ان الصادرات لن تتوقف عند (1,5) مليون برميل حتى وان لم يصدر النفط من حقل كركوك الشمالي، مشيراً الى وجود برنامج يتضمن زيادة الانتاج من الجنوب.

واوضح ان العمل السريع في الجنوب ساعد سومو على زيادة صادرات خام البصرة الخفيف الى نحو (1,2) مليون برميل يومياً هذا الشهر. وتهدف المؤسسة الى تصدير نحو (1,35) مليون برميل يوميا في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، ونحو (1,5) مليون برميل في الشهر الجاري ونحو ما يقارب مستويات الانتاج في فترة ما قبل الحرب على العراق. واعلن كبير المسؤولين التنفيذيين في وزارة النفط شامر غضبان ان العراق ينفذ مشروعات تطوير سترفع معدلات الضخ في القطاع المعتل بمقدار (340) الف برميل في العام المقبل. واشار غضبان الى ان طاقة الضخ في الحقول الجنوبية تبلغ (1,85) مليون برميل في مقابل (660) الفاً في حقول الشمال على الرغم من توقف الصادرات في الشمال يعني ان كميات كبيرة يعاد ضخها في حقول النفط.

وتسعى بغداد لاستئناف تصدير النفط من كركوك الى تركيا في مطلع الشهر الحالي، ولكن الهجمات والتفجيرات تهدد جهود الفنيين العراقيين مما يدفع بالمهندسين للسحب من الاحتياطي في الجنوب الأمن نسبياً.

من وراء ارتفاع أسعار السلع المستوردة؟

شهدت السنوات الأخيرة من عمر النظام البائد تراكمات كمية ونوعية تدفع باتجاه بلورة ظاهرة ما يسمى بالسوق الفتوحة من حيث طبيعتها الشكلية، ولكنها مثقلة في حقيقتها بالكثير من القيود والعراقيل والتناقضات التي لا حصر لها، وقد ظلت تحمل في محصلتها النهائية تركيبة غريبة من الخصائص غير المتجانسة بين السوقين الحرة والمقيدة، وهي موجهة بصورة رئيسة لخدمة حفنة من المقربين لبناء (الدكتاتور وأزلام النظام وحلاوزته والمتعاونين معهم الذين استطاعوا تطويع السوق لمصلحتهم وبناء ((الكارتلات)) المتحكمة بتوجهاتها ومفاصلها الأساسية. وقد تمثلت أحدى السمات البارزة التي طبعت السوق بطابعها في ((دولرة)) التعاملات بالجملة وتقويمات البيع بالمفرد وبالتالي فإن التقلبات الحادة والاختلالات العميقة والاوضاع غير المستقرة هي التي سادت السوق حتى عشية الحرب في آذار 2003 والتغيير الوحيد الذي كان يحوطه ((خيراء)) النظام يتجلى في آثار وانعكاسات قوى العرض والطلب، مع أننا كنا نجابه تحكم قوى العرض التي تمكنت من تحويل السوق لتجريب ممارستها غير المشروعة والتلاعب بقوت الشعب، مع الدخول المحدود للمواطنين ولعل جانباً كبير من هذه الممارسات امتدت الى المرحلة الحالية، التي ينبغي أن تتكرس الجهود فيها للتأمين الانطلاقة الحقيقية لانفتاح السوق وحريتها، لاسيما أن مجلس الحكم الانتقالي والوزارة المشكلة سجلت مؤشراً ايجابياً بذلك عبر تخفيضها الكبير لمعدلات ضريبة الدخل من (45%) الى (15%)، وتحديد الوعاء الضريبي لما يعد دخل المليونين ونصف المليون دينار، وفرضها رسوماً كمركية موحدة ومنخفضة للغاية لا تتعدى الـ(5%) على جميع المفردات السلعية، مع اعفاء الأغذية والمواد العلمية والقرطاسية والكتب بالكامل وعند هذه النقطة يبرز السؤال التالي: من الذي يتحكم بالسوق اليوم كانت القوى التي تتحكم في السوق، فإن الرسالة الايجابية من مجلس الحكم والوزارة لم تصلها كما يبدو، أو أنها بالت لتتعامل معها بمقصودية عبر الممارسات السلبية غير المسؤولة واللامشروعة الممتدة من الماضي.

بحث شراكة صينية إماراتية لإعادة إعمار العراق

بحث وفد اقتصادي صيني محادثات بغرفة تجارة وصناعة دبي امكانية عقد شراكات بين رجال الاعمال والشركات في كل من الامارات والصين للمساهمة في اعادة اعمار العراق. وذكر متحدث رسمي ان الوفد الصيني الذي ترأسه نائب الامين العام لهيئة استيراد وتصدير المعدات والمنتجات الالكترونية وقع ذاكرة تفاهم يبحث ايضا مع النائب الاول لرئيس غرفة تجارة وصناعة دبي عبد الرحمن سيف الفرير سبل تعزيز التعاون التجاري بين البلدان. وقال ان زيارة الوفد الصيني الى دبي تأتي في اطار جولة شملت كلا من الاردن والكويت وتهدف الى استطلاع الوقف في ما يتعلق باعادة اعمار العراق ومساهمة الشركات الصينية في ذلك. وافاد المتحدث ان رئيس الوفد الصيني اشار الى ان رجال الاعمال الصينيين مستعدون للدخول في شراكة مع نظرائهم الاماراتيين من اجل الحصول على حصة من سوق اعادة اعمار العراق. وخلص المسؤول الاماراتي الى القول بان الصين تعد الشريك التجاري الاول لدبي حيث بلغ اجمالي التبادل التجاري معها العام الماضي نحو (11) مليار درهم (2,99 مليار دولار).

من اجل استمرار العمل بنظام البطاقة التموينية

من المعروف ان مذكرة التفاهم بين العراق والامم المتحدة عام (1996) والتي تعتمد صيغة النفط مقابل الغذاء ينتهي العمل بها خلال شهر تشرين الثاني المقبل، وبالتالي فان نظام البطاقة التموينية سوف يتأثر سلباً او ايجاباً بالقدر الذي يخرج فيه من دائرة الغموض التي يعانيها في الوقت الحاضر وقد اعلن خلال الفترة السابقة العديد من المواقف بشأن بقاء او الغاء هذه البطاقة التي توفر سلة من المواد الغذائية الرئيسة للمواطن العراقي، وتعتمد عليها شريحة واسعة من العوائل محدودة الدخل او الفقيرة اساساً.

ولعل المناقشات التي جرت لنظام البطاقة التموينية ابان الاشهر الماضية تؤكد مدى الحاجة اليها لفترة من الزمن حتى يصار الى اعتماد البدائل المناسبة لتأمين الاحتياجات الاساسية الغذائية للمواطنين، برغم ان تلك البدائل لم تنضج بعد ويحيطها عدم الوضوح ايضاً.

ومع ان النظام السابق تعمد بان يضع نظام البطاقة التموينية وسط هالة من القدسية التي تفتق عنها (عقل القائد)، واكثر من ذلك كان يشار دائماً الى ان مفردات المواد الغذائية تحدد من قبل الديكتاتور شهرياً، فقد كان مثل هذا النظام متعارفاً عليه دولياً ويصار الى تطبيقه لمواجهة حالات الطوارئ في اكثر من البلدان المتقدمة والنامية، في وقت طبق في العراق على مدى ثلاثة عشر عاماً، وكأننا نعيش حالة حرب او طوارئ دائمة، وعندها بات المواطن العراقي يرتكز على قاعدة توافر المواد الغذائية الرئيسة عبر هذا النظام واعتاد على ان ينظم ميزانية الاسرة من خلال استكمال الاحتياجات الاخرى اعتماداً على موارد الرزق المتاحة.

وكان الكثير من المواطنين، وما زالوا يتطلعون الى تطوير نظام البطاقة التموينية كماً ونوعاً وتوسيع مستوى شمول البطاقة للعديد من المفردات الغذائية المكملة، لكن لم يتم حتى الآن توفير مستلزمات التطوير المطلوبة، لا بل قد يكون نظام البطاقة التموينية عرضة لمخاطر الالغاء على اساس ارتباطه بالنظام السابق وعدم توفر امكانات التمويل اللازمة لتغطية مفرداته، مما قد يؤدي الى زيادة معاناة شريحة واسعة من المواطنين في حالة عدم اعتماد البدائل الملائمة لهذا النظام.

اننا ندعو الى اعتماد النظرة الشمولية للبطاقة التموينية باعتبارها جزء أمن نظام الضمان الاجتماعي في العراق، وبالتالي فان التدابير التي يمكن اللجوء اليها او الغاء هذه البطاقة ينبغي ان تتم عبر دراسة معمقة للآثار والانعكاسات التي قد تفرزها مثل تلك التدابير، وان تكون تلك الدراسة من قبل مجلس الحكم الانتقالي او عبر لجنة وزارية مصغرة يتم تشكيلها لهذا الغرض، كما ان طرح هذا الموضوع للمناقشة العامة قد يكون مفيداً.

شركات استرالية وامريكية تفوز بعقد زراعي بالعراق

قال وزير التجارة الاسترالي مارك فيل ان كونسورتيوم (شركات استرالية وامريكية) فاز بعقد قيمته (120) مليون دولار لدعم مشروع اعادة تأهيل واصلاح القطاع الزراعي في العراق. واوضح فيل، ان الشركات ستقدم مساعدة فنية وخدمات مالية وتدريبية ومعدات لتحسين ادارة الموارد وتعاش الاسواق المحلية وزيادة التجارة والاستثمار الزراعي. واضاف الوزير الاسترالي قائلاً "نظراً لما تتمتع به هذه الشركات من خبرة زراعية تزيد عن (30) عاماً في الشرق الاوسط في الزراعة ونظم الري التي تعتمد على مياه الامطار، فانها في وضع يتيح لها المساعدة في اعادة هيكلة قطاع الزراعة العراقي". ومنحت الوكالة الامريكية للتنمية الدولية العقد لشركة "ساجريك انترناشيونال" الاسترالية ومنظمة الابحاث العلمية والصناعية لدول الكومنولث- هي وكالة استرالية حكومية- وشركة "بدائل التنمية" الامريكية.